ومنها اليسير من الشعر النجس لغير الراكب والكثير منه للراكب ومنها اليسير من غبار المرحين ونحوه ولا يجب غبار المرحين اعضاءه ولا ثيابه الرطبة كما لا يخفى وما وقع فيه وذلك مستثنى آخر آخر عن جميع ذلك والدليل على ذلك ايضا من منفعل غير الماء دمي اذا وقع

اي بيت الخلاء الماشي في حاشيته على تحفته بخار النجاسة شيء الدخان تفصله بخاريها المقتضي حرارتها فتنفصل منها اثار ضعيفة جدا لا تظهر الماء وادا الخ قوله من الشعر النجس في التحفة والمراد وغيرها المرجع في قلة جميع ذلك وكثرته العرف كما مر وسياتي في كلامه ايضا وفي حاشية التحفة للهاتفي ما نصه ويجب ان اقتصار الرافعي كاصله الصباغ على شعرتين وسلم على ثلاث ليس المراد به التحديد وبه صرح في المجموع ٥ ولو النجاسات من التحفة في بحث الشعر الذي في الزيادة ما نصه ويعفى عن قليل كما مثلاث كذا اطلقوه الخ وفي الامداد ولو قطعت شعرة او ريشة اربعا فكالواحدة على الاوجه ونحوه في الايعاب وفي فتاوى الشارح لو خلط زيادا فيه شعرتان او ثلاث بزياد فيه مثل ذلك او اكثر فيه بحث بعض المتاخرين ان محل العفو عن قليل شعر غير الماكول ما لم يكن بفعله فعليه يجب الزياد الا قوله لخبر الراكب ٤ عبر في التحفة وشرحي الارشاد والخطيب والزيادي وغيرهم بالعفو عن كثير شعر المركوب وظاهر اطلاقه يفيد ولو لغير الراكب خلاف ما مر عن علي لغنا اما الا يحمل ذلك عليه وبين ما عليه ظاهر كلام الايعاب قوله غير الدمي قال سم في حواشي المنهج كالبال الحمار اوراث ونفى اثر ذلك ممنفل وقال وما عدا الدمي من الحيوان يعفى عما على منفل وان لم على فيه اي الطين على ما جتله الزركشي الخ وذكر

الشارح

قال في الاصل وذكر الشيخ في حاشية التحفة كلاما طويلا في النوشادر قال في آخره يا عجبا اشربه بعض الثقات الخبراء انه لا يخمر في دخان النجس بل يابخ من دخان نحو الخشب والتبن وغيرها مما ليس من المحرمات الطاهرة فان تفتت فذاك وهو ظاهر ما مر والا فالذي ظهر لي ان الطهارة ما تتم به الصلاة ولا يضر الطهارة ما يتعذر تجريدها بما يطبخ ويكون اعلاه ايضا الا ان يشق كالذي يجتمع في سماج قال ولم اجد فيه نقلا والا فالاقرب العفو عنه قليله وكثيره مرارا فان تعذر تجريد ما ذكر بالغسل الخ انتهى

عبارة الاصل وذكر نحو ما في التحفة وسياتي في هذا البحث انتهى

حيث قال لكن صرح الفاتح وتبعه الحلبي وغيره باختصاص العفو بالراكب بالقليل انتهى

والمنفصل ليس بنجس فيعفى عما يعم رحله مثلا عفا عنه انتهى مغني وقال سم في حاشية المنهج لا يبعد ان منفعلا طاهر كالمنفصل على ان يمكن ان رجل الحمير كذلك تامل انتهى وفي حاشية الجمزي استثنى بعض المحققين ما يعلق المنفصل حيض بعض الحيوانات انتهى

الشارح في حاشيته على تحفته كلاما ذكرته في اصل ثم قال وقد يوخذ منه العفو هنا عن منفعل الحيوان والا كالة دخول الماء بغير فعله الى اخره وفي شرح العباب للشارح عقبه لهو محتمل ويحتمل نقيضه ميما اذا لم يكن بفعله ولهو قياس كثير من الصور المستثنيات ثم رايت بعض المتاخرين بحث هذا

قوله في الماء مثلا في حاشية الشارح على تحفته وما ئع ولم يغيره نظير ما مر وسمن ثوبا او بدنا مثلا فان الماء وليس لم يتغير زوا عنه مع كثرة حرصهم واحتياطهم الخ قوله اجنبية قال الشارح في حاشيته على تحفته ولو بس جوفه كقشيته انتهى وفيها ايضا يعفى عما على المنفعل من النجس الخارج منه لا غيره قوله نحو الذباب قال في التحفة والا زئ قوله وعن قليل الى اخره لم يقيدوه في التحفة والنهاية وشرح المحرر وغيرها بالقليل واقتصروا على دوثرة البول اخف منه قوله عن جرة البعير بكسر الجيم وتشديد الراء هي ما يجتره البعير او غيره من جوفه الى فمه للاجترار ثم يرده وهي نجسة اتفاقا وقع ذلك في شوره ظاهره انها اذا انفصلت طاهرة قال في شرح العباب فلا ينجس ما تشرب منه ويعفى عما تطاير من رشحه المتنجس والحق به اي البعير فم ما يجتر من ولد نحو البقر والضان اذا التقم اخلاف امه وفم صبي تنجس الى اخره واطلق الجمال الرملي في النهاية العفو عن الجرة ونقل ذلك عن افتاء والده ولم يقيدها

Copyright © King Saud University